

الصحراء المغربية تزيد من جرعة التوتر بين الجزائر وفرنسا

تشير الدلائل التي طفت على سطح الأحداث خلال الأونة الأخيرة بين الجزائر وفرنسا في علاقة بموقف حزب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من الصحراء المغربية إلى أن احتمال تحسن العلاقات تبخر على الأرجح، وأن التقارب سيكون أمرا معلقا لاسيما وأن مراقبين يرون أن باريس تريد التعامل مع الجزائريين وفق ما تمليه حقائق الواقع.

لندن - لم يكن إرجاء رئيس الوزراء الفرنسي جان كاستكس زيارة كانت مقررة الأسبوع الماضي إلى الجزائر إلا رأس جبل التوتر الظاهر بين البلدين، فرحلة التقارب يبدو أنها لم تخرج حتى الآن من نقطة الصفر أصلا ومن غير المستبعد أن تنفجر فقاعاتها في أي لحظة ليبقى الوضع على ما هو عليه، وربما قد يبلغ مستوى من الجفاء أكثر مما هو معلن.

وبغض النظر عما يراه المراقبون من أن إعادة البدء إلى العلاقات، التي بدأها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونظيره الجزائري عبدالمجيد تبون قبل أشهر وترجمت في سلسلة بوادر حول "الذاكرة" اتخذتها القوة الاستعمارية السابقة، قد لا تحظى بالضرورة بإجماع في الجزائر فإنه ثمة عوامل جوهرية طفت على السطح قد تنسف أي محاولة لراب الصدع بين البلدين.

وعلى الرغم من أن السلطات الرسمية الجزائرية لم تكشف عن دواعي إلغاء الزيارة، لكن في الكواليس تحدثت مصادر مختلفة عن انزعاج الجزائر من تقليص عدد الوفد الفرنسي إلى أربعة وزراء ثم وزيرين، مقابل نحو عشرة في العادة مثل هذا النوع من الزيارات. ومع ذلك يبدو هذا الأمر مجرد تبرير بروكوكولي شكلي، ويركز الباحثون والمحللون على معطى جديد جاء في علاقة بالصحراء المغربية ليزيد من جرعة التوتر القائمة بين الجزائر وفرنسا، وهو ما أكدته أوساط سياسية جزائرية قبل أيام من خلال منصات إعلامية محلية بأن هناك اتجاهاً داخل السلطة الجزائرية غير متحمسة لأي تقارب لعدم نفعها في سياسات باريس تجاه بلدها.

ومن المؤشرات الجديدة الأخرى على استمرار تقلب مناح العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين وارتكازه على العاطفة بعد ما يقرب من ستة عقود على انتهاء حرب الاستقلال، ما صرح به وزير العمل الجزائري الهاشمي جعبوب تزامنا مع إعلان إلغاء زيارة كاستكس حينما قال إن فرنسا "عدوتنا التقليدية والدائمة".

ويرى خبراء في شؤون المنطقة أن القيادة الجزائرية الذين تلقى الكثير منهم تدريبهم وفق المدرسة السوفييتية لا يعرفون سوى "ميزان القوى" اليوم وهم يقومون عبر هذا المنحى بتطبيق استراتيجية التوتر لدفع الفرنسيين إلى الأقصى وجعلهم يتنازلون لاسيما في ما يتعلق باسقاطهم تقديم الاعتذار عن الاستعمار أولا.

وتبدو هذه القاعدة الرئيسية قبل البدء في تفكيك كل الأقسام العالقة في طريق عقد مصالحة تاريخية يكون فيها الطرفان قد حققا أهدافهما دون المساس بمصالح أحدهما تجاه الآخر لأن الوضع قد لا يحتمل الدخول في علاقة غامضة من شأنها أن تعقد مسار أي تسوية محتملة مستقبلا.

ومع ذلك يرى الصحافي الجزائري محمد مسلم أن العلاقات الجزائرية - الفرنسية دخلت حالة من البراغمية شعاعها التعاون على المسائل المتفق عليها، وترك الملفات المختلف فيها. ورجح في تصريح لوكالة الأناضول أن تستمر الخلافات بين البلدين، وأن فرنسا ستكون المنصر الأكبر لأنها ستخسر امتيازاتها في الجزائر وسيتم تحجيم حضورها.

ويصف البعض من المتابعين سياسات الجزائر الحالية تجاه فرنسا بأنها محاولة لـ"تقليم أظافر" فرنسا بعد تفولها في عهد النظام السابق عبدالعزیز بوتفليقة بالبلاد خاصة من الناحية التجارية والاستثمارية والاقتصادية. لكن ليس من المؤكد أن تنجح هذه الطريقة في كل الأحوال كونها مرتبطة أساسا بالمزاج الإقليمي والدولي المتغير كما أنها تحتاج إلى أرضية صلبة لتجاوز كل العراقيل.

وإعلان إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، عن اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء وكافة الأقاليم الجنوبية تزايدت التكهات بشأن فرضية سير دول الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا وألمانيا في نفس النهج الذي اختارته واشنطن. واعتبر مدير مركز الأبحاث والدراسات حول العالم العربي والمتوسط



ما من أفق واضح للتقارب



حتى لا تخرج الكويت بنصر أمر من طعم الهزيمة

عن خلق فرص تنمية حقيقية مكتفية باقتصاد ريعي تدره آبار النفط. لقد اكتفت حكومات الكويت باستقطاب عمالة تشغيلها في قطاع الخدمات والبناء؛ عمال اضطرتهم ظروفهم للقبول بأعمال دنيا شاقة يانف الكويتيون عن القيام بها.

حتى المشروع الثقافي الذي تبنته دولة الكويت، وكانت من ثماره العشرات من المطبوعات المصقولة، لم يكن سوى أداة للتباهي والتفاخر. الثقافة التي لا تثير العقول ليست سوى أسفار محمولة على الظهر. والدليل الخواء الثقافي والفكري الذي آل إليه هذا المشروع اليوم.

قرار الطرد، إلى جانب كونه عنصريا، خاطئ أيضا. تبعاته على المدى الطويل مضرة بالاقتصاد الكويتي. طرد 70 في المئة من السكان لن يحل الأزمة التي تواجه الكويت، بل سيزيد من عمق الأزمة.

وبينما عت دول خليجية هذه الحقيقة وواجهتها بمزيد من الانفتاح على العالم، تواجه الكويت أزمة من الانغلاق. فشكلت الكويت اقتصاديا مرتين.

في المرة الأولى لأنها لم تبني للمستقبل. وفي الثانية لأنها لم تسع لدمج العمالة الوافدة لتصبح جزءا من النسيج الاجتماعي.

الانسحاب من المعركة مهزوما، أصعب من كسب المعركة. المهزوم يرتكب أخطاء مكلفة تزيد من حجم خسائره. هذه حقيقة يعرفها القادة العسكريون جيدا. المعركة الاقتصادية لا تختلف كثيرا عن المعركة الحربية. من يتشبث بالمعركة لأنه لا يقبل بالهزيمة يعرض نفسه والذين معه للفناء. الشيء نفسه ينطبق على الاقتصاد. من لا يقبل الخسارة لا يحقق الربح.

بدأنا بتوجيه الشكر لله لأن "أم سوزان" لا تدبر شأن الكويت، ونختم طالبين من الله أن يلهم القائمين على تسيير الحكم فيها النظر إلى الأسباب بسبب من العمالة الوافدة، أو بسبب الحاجة، حتى لا تخرج الكويت من معركتها الاقتصادية بريح هو أمر من طعم الهزيمة. ربح لن يكسبها في المستقبل سوى مدن خاوية يواجه فيها، من لم يغادر في اتجاه أوروبا، شوارع خاوية تعصف بها رياح رملية وقيظ يذيب إسفلت الشوارع.

ولعل من أبرز المبادرات، تلك التي أطلقتها الإمارات حيث سمحت للمتقاعدين المقيمين باستمرار العيش فيها، وهو البرنامج الأول من نوعه على مستوى المنطقة للوافدين الذين تزيد أعمارهم عن 55 عاماً.

تستطيع حكومة الكويت إنهاء عقود العمال وترحيلهم، بجيوب خاوية، لا شيء يمنحها من ذلك. ولكن من حق العمال المطروحين (حتى وإن أطلقت عليهم سلطات الكويت مرحلين) الذين أضى الكثير منهم جل سنين حياته هناك، أن يشعروا بالظلم، خاصة في ظل حملة كراهية تشن على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي ضد الأجانب.

عند الحديث عن أزمة اقتصادية لا يمكن إلقاء اللوم على العمال الوافدين. هم ليسوا سببا في الأزمة، بل هم ضحايا من ضحايا الأزمة. هم ضحايا لسياسات اقتصادية فاشلة عجزت

من انتشار فيروس كورونا المستجد. ولكن ما من دولة اقترحت رمي الوافدين في الصحراء.

الحكومة الكويتية لم تعمل بالطبع بنصيحة أم سوزان. لكن، بعد مرور عام على الاقتراح، الذي استنكره كثيرون، يسقط استمرار الجائحة الضوء على مجموعات كبيرة من العمال الذين بات البعض يعتبرهم عبئا على الاقتصاد، بعد أن ألغى الانكماش الكثير من الوظائف.

وفي يونيو الماضي، قال رئيس الوزراء الشيخ صباح خالد الصباح إن الكويتيين يمثلون 30 في المئة فقط من إجمالي السكان البالغ عددهم 4.8 مليون نسمة، معتبرا أن "الوضع المثالي للتركيب السكاني أن تشكل نسبة الكويتيين 70 في المئة".

وأضاف أن "الكويت ستواجه تحديا في المستقبل لمعالجة الخلل التركيبة السكانية"، مشددا على أن معالجة هذا الخلل يتم بتولي "الكويتيين جمع الأعمال في كافة المجالات".

وأبناؤهم وأحفادهم مستقبلا في عملية التنمية. وفي الولايات المتحدة لم يقبل المهاجرون هم السبب في تالف الحضارات، ولم يكونوا يوما سببا في اندثار الدول. الأمثلة على ذلك كثيرة، ومن بينها الكويت (حتى هذا اليوم). نقول حتى هذا اليوم، بعد أن تزايدت في الكويت الإساءات الموجهة ضد العمال الأجانب على صفحات التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام التقليدية. بدأت بدعوة وجهتها المهتلة حياة الفهد للحكومة لرمي الوافدين في الصحراء.

وقالت الفنانة المعروفة بـ"أم سوزان" في مداخلة هاتفية مع برنامج تلفزيوني على فضائية كويتية "لقد مللنا (...) لو نمرض لا توجد مستشفيات لاستقبالنا، بلدانهم لا تريدنا، فلماذا نتكفل بهم؟" الشكر لله أن الفنانة الكويتية "الكبيرة والقديرة" التي أثارَت في 21 من مارس 2020 عاصفة من الاحتجاج لا تسير شؤون الكويت.

ما من شك أن الجائحة الحقت كبير الأذى بالناس في مختلف دول العالم، ولم تكن الدول الكبرى استثناء. وواجه الملايين من العمال الأجانب في دول الخليج حالة من عدم اليقين، في ظل إجراءات غلق شاملة وعدم دفع بعض المشغلين للرواتب أو النظر في إمكانية صرف موظفين، في إطار الحد

عندما واجهت دول العالم مشاكل اقتصادية بسبب من جائحة كورونا، لم يكن بين خياراتها لحل المشكلة إبعاد الأجانب عن أراضيها. أقصى ما فكرت فيه الحد من وصول أفواج جديدة من الوافدين، والتحكم بحركة المرور عبر المطارات والموانئ ونقاط العبور حرصا على الأرواح. ولم تدفع الأزمة الاقتصادية، التي تلت أزمة النفط وأزمة الطاقة في سبعينات القرن الماضي، الحكومة الألمانية للتفكير بالتخلص من 9 ملايين من حاملي الجنسية التركية يعيشون فوق أراضيها، ساهم بعضهم في إعادة بناء مدن ألمانيا التي تركتها الحرب العالمية الثانية ركاما، وقد بلغوا سن التقاعد. بسبب بساط جفاء، أن هؤلاء الذين ساهموا بإعادة الإعمار سيساهم أبناؤهم وأحفادهم مستقبلا في عملية التنمية.

وفي الولايات المتحدة لم يقبل الأميركيون سياسة الرئيس السابق دونالد ترامب المتعلقة بالهجرة، واستنكروا بناء أسوار تفصل الولايات المتحدة عن المكسيك، وكانت هذه السياسة سببا من بين أسباب أخرى استخدمها الديمقراطيون لإقصائه عن البيت الأبيض. ونجحوا في ذلك.

المهاجرون هم السبب في تالف الحضارات، ولم يكونوا يوما سببا في اندثار الدول. الأمثلة على ذلك كثيرة، ومن بينها الكويت (حتى هذا اليوم). نقول حتى هذا اليوم، بعد أن تزايدت في الكويت الإساءات الموجهة ضد العمال الأجانب على صفحات التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام التقليدية. بدأت بدعوة وجهتها المهتلة حياة الفهد للحكومة لرمي الوافدين في الصحراء.

وقالت الفنانة المعروفة بـ"أم سوزان" في مداخلة هاتفية مع برنامج تلفزيوني على فضائية كويتية "لقد مللنا (...) لو نمرض لا توجد مستشفيات لاستقبالنا، بلدانهم لا تريدنا، فلماذا نتكفل بهم؟" الشكر لله أن الفنانة الكويتية "الكبيرة والقديرة" التي أثارَت في 21 من مارس 2020 عاصفة من الاحتجاج لا تسير شؤون الكويت.

ما من شك أن الجائحة الحقت كبير الأذى بالناس في مختلف دول العالم، ولم تكن الدول الكبرى استثناء. وواجه الملايين من العمال الأجانب في دول الخليج حالة من عدم اليقين، في ظل إجراءات غلق شاملة وعدم دفع بعض المشغلين للرواتب أو النظر في إمكانية صرف موظفين، في إطار الحد

يحدث هذا في وقت زادت فيه دول خليجية، في مقدمتها الإمارات والسعودية، من تقديم الإغراءات للوافدين، رغم أن التحديات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول تشبه الضغوط التي تواجه الكويت، حيث رفعت سقف تسهيلات استقطابهم، بمنح بعضهم مزايا استثنائية للإقامة، وللعمل التجاري أيضا.

يحدث هذا في وقت زادت فيه دول خليجية، في مقدمتها الإمارات والسعودية، من تقديم الإغراءات للوافدين، رغم أن التحديات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول تشبه الضغوط التي تواجه الكويت، حيث رفعت سقف تسهيلات استقطابهم، بمنح بعضهم مزايا استثنائية للإقامة، وللعمل التجاري أيضا.

يحدث هذا في وقت زادت فيه دول خليجية، في مقدمتها الإمارات والسعودية، من تقديم الإغراءات للوافدين، رغم أن التحديات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول تشبه الضغوط التي تواجه الكويت، حيث رفعت سقف تسهيلات استقطابهم، بمنح بعضهم مزايا استثنائية للإقامة، وللعمل التجاري أيضا.

يحدث هذا في وقت زادت فيه دول خليجية، في مقدمتها الإمارات والسعودية، من تقديم الإغراءات للوافدين، رغم أن التحديات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول تشبه الضغوط التي تواجه الكويت، حيث رفعت سقف تسهيلات استقطابهم، بمنح بعضهم مزايا استثنائية للإقامة، وللعمل التجاري أيضا.

علي قاسم
كاتب سوري مقيم
في تونس

عندما واجهت دول العالم مشاكل اقتصادية بسبب من جائحة كورونا، لم يكن بين خياراتها لحل المشكلة إبعاد الأجانب عن أراضيها.

أقصى ما فكرت فيه الحد من وصول أفواج جديدة من الوافدين، والتحكم بحركة المرور عبر المطارات والموانئ ونقاط العبور حرصا على الأرواح. ولم تدفع الأزمة الاقتصادية، التي تلت أزمة النفط وأزمة الطاقة في سبعينات القرن الماضي، الحكومة الألمانية للتفكير بالتخلص من 9 ملايين من حاملي الجنسية التركية يعيشون فوق أراضيها، ساهم بعضهم في إعادة بناء مدن ألمانيا التي تركتها الحرب العالمية الثانية ركاما، وقد بلغوا سن التقاعد. بسبب بساط جفاء، أن هؤلاء الذين ساهموا بإعادة الإعمار سيساهم أبناؤهم وأحفادهم مستقبلا في عملية التنمية.

وفي الولايات المتحدة لم يقبل المهاجرون هم السبب في تالف الحضارات، ولم يكونوا يوما سببا في اندثار الدول. الأمثلة على ذلك كثيرة، ومن بينها الكويت (حتى هذا اليوم). نقول حتى هذا اليوم، بعد أن تزايدت في الكويت الإساءات الموجهة ضد العمال الأجانب على صفحات التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام التقليدية. بدأت بدعوة وجهتها المهتلة حياة الفهد للحكومة لرمي الوافدين في الصحراء.

وقالت الفنانة المعروفة بـ"أم سوزان" في مداخلة هاتفية مع برنامج تلفزيوني على فضائية كويتية "لقد مللنا (...) لو نمرض لا توجد مستشفيات لاستقبالنا، بلدانهم لا تريدنا، فلماذا نتكفل بهم؟" الشكر لله أن الفنانة الكويتية "الكبيرة والقديرة" التي أثارَت في 21 من مارس 2020 عاصفة من الاحتجاج لا تسير شؤون الكويت.

ما من شك أن الجائحة الحقت كبير الأذى بالناس في مختلف دول العالم، ولم تكن الدول الكبرى استثناء. وواجه الملايين من العمال الأجانب في دول الخليج حالة من عدم اليقين، في ظل إجراءات غلق شاملة وعدم دفع بعض المشغلين للرواتب أو النظر في إمكانية صرف موظفين، في إطار الحد

يحدث هذا في وقت زادت فيه دول خليجية، في مقدمتها الإمارات والسعودية، من تقديم الإغراءات للوافدين، رغم أن التحديات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول تشبه الضغوط التي تواجه الكويت، حيث رفعت سقف تسهيلات استقطابهم، بمنح بعضهم مزايا استثنائية للإقامة، وللعمل التجاري أيضا.

يحدث هذا في وقت زادت فيه دول خليجية، في مقدمتها الإمارات والسعودية، من تقديم الإغراءات للوافدين، رغم أن التحديات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول تشبه الضغوط التي تواجه الكويت، حيث رفعت سقف تسهيلات استقطابهم، بمنح بعضهم مزايا استثنائية للإقامة، وللعمل التجاري أيضا.

يحدث هذا في وقت زادت فيه دول خليجية، في مقدمتها الإمارات والسعودية، من تقديم الإغراءات للوافدين، رغم أن التحديات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول تشبه الضغوط التي تواجه الكويت، حيث رفعت سقف تسهيلات استقطابهم، بمنح بعضهم مزايا استثنائية للإقامة، وللعمل التجاري أيضا.

يحدث هذا في وقت زادت فيه دول خليجية، في مقدمتها الإمارات والسعودية، من تقديم الإغراءات للوافدين، رغم أن التحديات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول تشبه الضغوط التي تواجه الكويت، حيث رفعت سقف تسهيلات استقطابهم، بمنح بعضهم مزايا استثنائية للإقامة، وللعمل التجاري أيضا.



ما من أفق واضح للتقارب